المقدمة

يعتبر كتاب الخصائص أحد أشهر الكتب المألوفة فی فقه اللغة وفلسفتها، وأسرار العربية ووقائعها ويتكّون من ١٦٢ باباً يبدأ بباب (القول على الفصل بين الكلام والقول) ويختم بباب (فی المستحيل وصحة قياس الفروع على فساد الأصول).

لم يحمل هذا الكتاب فی طياته موضوعاً واحداً، بل جمع فيه جلّ مباحث علم العربية.فهو كتب عدّة فی كتاب واحد، وهو بحث عميق فی أسرار اللغة العربية والقوانين التی تحكمها، والعلل المسبّبة لها، فهو بعيداً عما ألفه الناس من رفع الفاعل ونصب المفعول وجرّ الاسم. يقول ابن جنّی فی هذا الشأن : «لأنّ هذا أمر قد فرع فی أكثر الكتب المصنّفة فيه منه، وإنّما هذا كتاب مبنی على إثارة معادن المعانی، وتقرير حال الأوضاع، والمبادئ، وكيف سرت أحكامها فی الأحناء والحواشی.» (ابن جنی،١٩٥٢م: ٣٢/١)

يتحدّث الدكتور شوقی ضيف عن موضوع هذا الكتاب بقوله: «وأهمّ كتبه فی هذا العلم الخصائص، الذی حاول فيه محاولة رائعة وهی وضع القوانين الكلية للتصريف، وحقّاً أنّه أفاد فی كثرة هذه القوانين من ملاحظات أستاذه الفارسی.» (منقول عن مقدمة النجار،١٩٥٢م: ٣/١)

فهذا الكتاب يشمل الصرف، والنحو، والبلاغة، وفقه اللغة، و... ولهذا يتطرق المقال إلى أبواب أكثر ارتباطاً بالصرف، والنحو بالنسبة إلى سائر العلوم، حيث فی ذلک الزمن لم تبوّب العلوم.

ومن القضايا التی تخطر بالبال، هی قضية اختلاف اللهجات فی المعنی والإعراب التی وردت فی أطروحتی، ولهذا قام الباحث بكتابة هذا المقال أی قضية اختلاف اللهجات فی المعنی والإعراب، وجاء بنماذج للاختلاف فی المعنی من مثل لفظ "الصدی"، او "ييأس"، او"ثب" وغيرها، ذاكرا ما فيها من الاختلاف مع اتفاق اللفظ، وبيان ما ذكرها جدير، على حسب آراء البعض، بالدراسة والتحليل. كما حاول راقم هذه السطور –قدر الاستطاع– أن يشرح ما أورد فی اختلافهم فی الإعراب من مثل (ما) النافية إذا دخلت على الجملة الاسمية، أو اختلافهم فی النصب"بليتما" و... أو يعلل ما يمكنه تعليله من

هذا الاختلاف كما فعل فی "هلمّ " وفی إلزام المثنی الألف.

وأمّا بشأن خلفية الموضوع فلم ير الباحث أحداً يكتب فيه، ولكن بعض العلماء حقّقوا كتاب الخصائص وقاموا بتشريح بعض مفرداته وشواهده من مثل الدكتور النجار والدكتور هنداوی، كما ألّف بعضهم عن ظاهرة اللهجة وجاؤوا بكثير من أقوال ابن جنی من مثل الدكتور فاضل السامرائی فی كتاب ابن جنی النحوی، أو الدكتور عبدالرحمن أيوب فی أصوات اللغة، أو الدكتور يحيی علی يحيی المباركی فی أثر اختلاف اللهجات العربية فی النحو. وكذلک نری بعض الطلاب كتبوا عن خصائص ابن جنی فی رسالاتهم، من مثل جاب الله يازيد فی ظاهرة التعليل فی النحو لنيل شهادة الماجستير، أو محمد شرفبيانی طالب فی مرحلة الدكتوراه بإشراف الدكتور فيروز حريرچی، وهو قام بكتابة مقال بعنوان دراسات ابن جنی النحوية حول الصفة والموصوف، أو محمد وليد حافظ الذی كتب مقالة فی قراءة فی فكر ابن جنی من خلال الخصائص علی ضوء علم اللغة الحديث، أو الدكتور محمد إبراهيم خليفة الشوشتری الذی جاء بمقال بعنوان ظاهرة التضمين وأكثره من الخصائص، أو الدلالة الصوتية عند ابن جنی وهو مقال كتبه الدكتور بوزيد ساسی هادف؛ فلهذا ـ كما ذكر قبيلا ـ راجع الباحث كتباً كثيرة والمجلات العديدة والمواقع الإنترنتية، فلم ير أحداً يؤلّف بشكل مستقل فيه شيئاً.

الاختلاف فی المعنی

مصطلح المعنی فی هذا المقال يعنی اللغة، واللغة أصلها عربی من"لغا" بمعنی تكلم. أمّا حدّها: «فإنّها أصوات يعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم.» (ابن جنی، ۱۹۵۲م:۳۳/۱) وقد اشتمل التعريف علی أربعة أمور: ۱. أن اللغة أصوات. ۲. أنّها تعبير. ۳. أنها تصدر عن قوم. ۴. وأنها تعبير عن حاجات الناس (أغراضهم) غير أنّ هذه الأصوات قدتكون واحدة فی اللهجات العربية، ولكن ما ترمز إليه يكون مختلفاً، وهذا دون أی ريب من مظاهر الخلاف بين اللهجات وهو مما ينبغی أن يقف عنده دارسها ليری رأيه فيه. وقدتناول ابن جنی موضوع اتفاق اللفظ واختلاف المعنی، فی أكثر من موضع من كتبه وبخاصة فی كتابه الخصائص، إلاّ أنّه كان تناولاً بعيداً عن موضوع اللهجات واختلافها، فقدكان من

المتوقع أن يبحث تحت هذا العنوان اختلاف اللهجات العربية فی معنی اللفظ الواحد إلا أنّه لم يفعل، وأحال علی ما سبقه من كتابات فی هذا فقد نصّ فی (باب فی اتّفاق اللفظين واختلاف المعنيين فی الحروف والحركات والسكون) علی أن أضرب الكلام عنده علی ثلاثة أقسام: اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، ويليه اختلاف اللفظين واتّفاق المعنيين، والضرب الثالث الذی قال عنه إنّه ليس من غرضه كما يقول فی هذا الباب: «نحو وجدت فی الحزن ووجدت الضالّة ووجدت فی الغضب ووجدت أی علمت، كقولک: وجدت الله غالباً، ولا كما جاء عنهم من نحو الصدی: الطائر الذی يخرج من رأس المقتول إذا لم يدرک بثأره، والصدی: العطش، والصدی: ما يعارض الصوت فی الأوعية الخالية، والصدی: من قولهم: فلان صدی مال، أی حسن الرعية له والقيام عليه.» (المرجع نفسه: ۴۵۹/۱) وهذا جلیّ أنّه يريد به ما اتّفق لفظه واختلف معناه، وقد قال عنه إنّه ليس من غرضه فی هذا الباب وهو: «كثير فی كتب العلماء وقد تناهبته أقوالهم وأحاطت بحقيقة أغراضهم.» (المرجع نفسه: الصفحة نفسها)

ومن اختلاف المعنی واتفاق اللفظ قول ابن جنی: « درع دِلاص، وأدرع دلاص، وناقة هجان ونوق هجان. فالألف فی دلاص فی الواحد بمنزلة ألف ظراف، وشراف. وذلک لأنّ العرب كسَّرت فِعالا علی فِعال، كما كسّرت فعيلاً علی فعال؛ نحو كريم، وكرام، ولئيم ولئام. وعذرها فی ذلک أن فعيلاً أخت فعال، ألا ترى أن كلّ واحد منها ثلاثی الأصل، وثالثه حرف لين، وقد اعتقبا أيضاً علی المعنی الواحد، نحوكَليب وكِلاب، وعبيد وعباد. فلمّا كان كذلک كسّر أحدهما علی ما كسّر عليه صاحبه، فقيل: درع دلاص، وأدرع دلاص، كما قيل: ظريف وظراف، وشريف وشراف.» (المصدر نفسه)

وذكر فی موضع آخر باباً بعنوان: (باب فی توجه اللفظ الواحد إلی معنيين اثنين)، وقال: «أنّ ذلک فی الكلام علی نوعين:

الأوّل: وهو الأكثر فی كلام العرب أن يكون اللفظ متّفقاً، ويختلف فی تأويله، وذكر أنّه فی غاية الانتشار، ولم يعقد الباب عليه... وذلک نحو قولهم: «هذا أمر لاينادی وليده فقال قوم إنّ الإنسان يذهل عن ولده لشدته... وقال آخرون وهم أصحاب المعانی: أی لا وليد فيه فينادی وإنّما فيه الكفاة والنهضة.» (المصدر نفسه: ۳۸۵)

والثانی: وهو باب (الأضیق الذی تری لفظه علی صورة ویحتمل أن یکون علی غیرها) کقوله:

نطعنُهم سُلکی ومخلوجة کَرّکَ لامیــن علی نابل[1]

فهذا ینشد علی أنّه ما تراه کرک لامین، أی زدک لامین وهما سهمان علی نابل، وذلک أن تعترض من صاحب النبل شیئاً منها فتتأمله ترده إلیه، فیقع بعضه کذا وبعضه کذا، فکذلک قوله: کرک لامین أی طعنا مختلفاً: بعضه کذا وبعضه کذا. ویروی أیضاً کر کلامین، أی کرک کلامین علی صاحب النبل؛ کما تقول له: إرم، إرم، ترید السرعة والعجلة.» (المصدر نفسه: ۳۸۶و۳۸۷) أو اتفاقا فی صورة اللفظ بسبب الترکیب.

وقدأومأ فی المحتسب إلی اتّفاق اللفظ واختلاف المعنی بسبب اختلاف اللهجات فی موضع واحد وذلک حین عرض لقوله تعالی: ﴿أفلم ییأس الذین آمنوا أن لویشاء الله لهدی الناس جمعیاً﴾ (الرعد: ۳۱) حیث ذکر فیها «قراءة: ﴿أفلم یتبین الذین﴾ قال أبوالفتح: هذه القراءة فیها تفسیر معنی قوله تعالی: ﴿أفلم ییأس الذین آمنوا﴾ وروینا عن ابن عباس أنّها لغة وهبیل، فخذ من النخع، قال:

ألم ییأس الأقــوام أنّی أنا ابنه وإن کنتُ عن أرض العشیرة نائیاً[2]

وروی لسحیم بن وثیل:

أقول لأهل الشعب إذ یأسروننی ألم تیأسوا أنّی ابن فارس زَهدَم[3]

أی: لم تعلموا.» (ابن جنی، ۱۳۸۶ق: ۳۵۷/۱)

فهذا قد نصّ فیه علی مجیء لفظ فی لهجة عربیة بغیر المعنی المعروف عند العرب جمیعاً، إذ الیأس عندهم انقطاع الرجاء من الشیء، وأما وهبیل فقد استعملوه بمعنی العلم، والعلم غیر انقطاع الرجاء. إلا أن ابن جنی لم یدع الأمر علی ظاهره وإنّما حاول أن یلتمس صراطا بین المعنیین مادام اللفظ واحداً. ودعا إلی ملاحظة النظر فی اللغة حتی لاتبدو متفرقة متباعدة «ویشبه عندی أن یکون هذا راجعاً أیضاً إلی معنی الیأس،

۱. البیت من السریع، وهو لامرئ القیس فی دیوانه، ۱۹۶۹م: ۲۵۷؛ ولسان العرب ۱۹۹۰م، مادة: خلج؛ وتهذیب اللغة، ۱۳۸۲ش: ۵۷.

۲. لم نحصل علی دیوانهما.

۳. لم نحصل علی دیوانهما.

وذلک أنّ المتأمل للشیء المتطلب لعلمه ذاهب بفکر فی جهات تعرفه إیاه، فإذا ثبت یقینه علی شیء من أمره اعتقده، وأضرب عما سواه فلم ینصرف إلیه کما ینصرف الیائس من الشیء عنه ولایلتفت إلیه، وهذه اللغة هکذا طریق صنعها وملاءمة أجزائها وضمّ نشرها وشتاتها، فإن لم تطبن لها وتلاق بین متهاجراتها بدت فرقاً، وکانت حریة لولا طفتها بالتعانق والالتقاء، فرفقا رفقاً لا عنفاً ولاخرقا.» (نفس المرجع: ۲۸/۲)

ومما یتّصل بهذا الباب حدیث الأضداد، لأنّه لفظ واحد یؤدی معنیین اثنین وإن کانا ضدین، وقد ذکر له مثالاً وهو یتکلم علی اختلاف لهجة العرب من أبناء نزار عن لهجة عرب حمیر، وبعد بعضها عن بعض وذکر أنّه یحتمل أن تکون ألفاظ من لهجة حمیر قد دخلت إلی لغتنا العربیة قال: «ویکفی من هذا ما تعلمه من بعد لغة حمیر من لغة ابنی نزار، روی عن الأصمعی أن رجلاً من العرب دخل علی ملک ظفار... فقال له الملک: ثب وثب بالحمیریة اجلس... فإذا کان کذلک جاز جوازاً قریباً کثیراً أن یدخل من هذه اللغة فی لغتنا، وإن لم یکن لها فصاحتنا، غیر أنّها لغة عربیة قدیمة.» (المرجع نفسه: ۴۱۳/۱)

وهذه اللغة التی وصفها بأنّها عربیة قدیمة، قدیکون وجود بعض ألفاظها فی کلام العربی سبباً فی إساءة الظن بفصاحته، ولذا دعا إلی حسن الظن بما یرد علی لسان العربی مخالفاً لما علیه الجمهور إذا کان فصیحاً فی جمیع ما یرد علی لسانه عدا ذلک القدر الذی انفرد به: «وبعد فلسنا نشک فی بعد لغة حمیر عن لغة ابنی نزار، فقد یمکن أن یقع شیء من تلک اللغة فی لغتهم فیساء الظن فیه بمن سمع منه، وإنّما هو منقول من تلک اللغة.» (ابن جنی،۱۹۵۲م: ۳۸۶/۱)

الاختلاف فی الإعراب

والإعراب: «هو الإبانه عن المعانی بالألفاظ.» (المرجع نفسه: ۱۵) وللإعراب حدودٌ أخری أشیر ببعضها، منها: «فإنّه مصدر أعربت عن الشیء إذا أوضحت عنه، وفلان معرب عما فی نفسه أی مبین له.» (نفس المصدر: ۸۹/۱) وأمّا معناه فهو «الإبانة عن المعانی بالألفاظ، ألا تری أنّک إذا سمعت أکرم سعید أباه، وشکر سعیداً أبوه، علمت

برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه.» (المرجع نفسه: الصفحة نفسها)

ويلاحظ أنّه فی تفسير معنی الإعراب لم يشر إلی فكرة العامل التی دأب النحاة علی ذكرها مع التعريف به «تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها.» (الصبان، لاتا:۴۸/۱-۴۹؛ الأزهری، لاتا: ۶۰/۱) وإنّما هو تغيير فی اللفظ لتغير فی المعنی، وكأن الأستاد إبراهيم مصطفی كان يشير إلی عبارة ابن جنی، حين رأی فی علامات الإعراب إشارة إلی معان يقصد إليها جعلت تلك العلامة دوال عليها. (مصطفی، ۱۹۵۹م: ۴۸)

ولايعنی أنّ ابن جنی لم يقل بنظرية العامل، بل هو قد ذكر العامل، ولكنّه شرحه بما يوحی أنّه كان رأی العلماء من قبله. مما يدفع كل كلام حول هذه النظرية التعليمية إذ قال: «وإنّما قال النحويون عامل لفظی وعامل معنوی، ليروک أنّ بعض العمل يأتی مسبباً عن لفظ يصحبه كمررت بزيد... وبعضه يأتی عارياً من مصاحبه لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء... فأما فی الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم، إنّما هو للمتكلم نفسه لالشیء غيره وإنّما قالوا: لفظی ومعنوی لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ اللفظ أو باشتمال المعنی علی اللفظ، وهذا واضح.» (ابن جنی، ۲۰۰۸م: ۱۴۹/۱) وقد وصل ابن جنی بين تغير أواخر الكلم وبين المعنی الذی يريده المتكلم إذ هو بهذا التغيير فی اللفظ استطاع أن يعبر عن المعانی. إلاّ أنّ تغيير اللفظ الذی ذكره لم يجر علی سنن واحد فی كلام العرب جميعاً، فقد اختلفت اللهجات العربية فی التحريک بين الضّمّ والفتح فی اللفظ والمعنی واحد، أو بين الفتح والكسر أو بين التنوين وتركه، إلی غير ذلک من مظاهر الخلاف الذی يندرج تحت كلمة الإعراب وهو خلاف نزر قليل، وهو «بين العلماء أعمّ منه بين العرب وذلک أنّ العلماء اختلفوا فی الاعتلال لما اتفقت العرب عليه، كما اختلفوا أيضاً فيما اختلفت العرب فيه وكلّ ذهب مذهباً...» (المرجع نفسه: ۱۹۵)

فمن ذلک مثلاً اختلاف الحجازيين والتميميين فی خبر المبتدأ إذا دخلت "ما" عليهما، فالحجازی ينصبه، والتميمی يرفعه، وذلک نحوقوله تعالی: ﴿ما هذا بشراً﴾ (يوسف: ۳۱) حيث جاء علی لهجة الحجازيين، والتميمی يرفعه إلاّ إذا عرف كيف هو فی

المصحف. وقد علل ابن جنی هذا الخلاف بأن لکل من الفریقین قیاساً فیها یخلد إلیه، وفسّر ذلک: «بأنّ أهل الحجاز کأنّهم لما رأوها داخلة علی المبتدأ والخبر، وأنّها لنفی الحال، شبهوها ''بلیس'' فأجروها فی الرفع والنصب مجراها إذا اجتمع فیها الشبهان بها، وکأنّ بنی تمیم لما رأوها حرفاً داخلاً بمعناه علی الجملة المستقلة بنفسها، ومباشرة لکلّ واحد من جزأیها... أجروها مجری هل...» (نفس المصدر: ۱۴۹) ومن ذلک أیضاً اختلاف العرب فی ''لیتما'' حیث ینصب بعضهم المبتدأ بعدها، ویرفعه بعضهم ولهذا یقول ابن جنی: «فمن ضم ''ما'' و''إلی'' و''لیت'' وکفّها بها عن عملها ألحقها بأخواتها... ومن ألغی ''ما'' عنها وأقّر عملها جعلها کحرف الجر فی إلغاء ''ما''معه نحو قوله تعالی: ﴿فبما نقضهم میثاقهم﴾ (نساء: ۱۵۵). (نفس المصدر: ۱۹۵)

ومن ذلک أیضاً اختلاف الحجازیین والتمیمیین فی ''هلم'' حیث أجراه الحجازیون مجری صه ومه، ولهذا یقول ابن جنی: أنّها مجری صه ومه ورویدٍ، مما سمی به الفعل، وألزم طریقاً واحداً، وبنو تمیم یلحقونها علم التثنیة والتأنیث والجمع، ویراعون أصل ما کانت علیه ''لم''.» (المصدر نفسه: الصفحة نفسها) بیمنا لتمیمیین رأی آخر ذکره ابن جنی: «''هلم'' عند التمیمیین أیضاً اسم سمی به الفعل، ولیست مبقاة علی ما کانت علیه قبل الترکیب.» (المصدر نفسه: ۲۷۷/۲)

وواضح أنّه فی هذه الأمثلة التی ذکرها إنّما یعلّل الخلاف بین اللهجات بما یمکن أن نطلق علیه اختلاف اللهجات فی تصورها لارتباط اللفظة بغیرها، فهی فی ''ما'' ارتبطت فی ذهن الحجازی ''بلیس'' ولذلک حملها علیها، ولم ترتبط بها فی ذهن التمیمی وإنما جعلها کبقیة الحروف التی لایتغیر الاسم معها مثل ''هل''. وفی ''لیتما'' إذا ترک الاسم بعدها مرفوعاً ارتبطت اللفظة ببقیة الحروف المشبهة بالفعل عندما بها ''ما''، وأمّا عند من أبقی الاسم منصوباً بعدها، فقد ارتبطت فی ذهنه بما لم تغیره ''ما'' عن عمله إذا دخلت علیه کالباء مثلاً. وفی ''هلم'' رأینا الحجازی یصلها بصه ومه، وما أشبه ذلک من الأسماء الأفعال، فیلزمها حالة واحدة، وقد انقطعت عنده عن معناها الأصلی ولم یعد یری للفعل المم معنی واضحاً فی هلم، ولعّل الذی أعان علی ذلک أنّ الصورة الجدیدة للفظ لیست من لهجته، لأنّ من لهجته فی الطلب من المضعف أن یکفه فهو یقول المم

ولايقول ''لّم''، فلما صارت الكلمة ''هالّم'' ثم ''هلّم'' بعدت فی تصوره عن الأصل، ورأها لفظاً جديداً سمی به الفعل، أما التميمی فكأنّه ما يزال يری شيئاً من صورة الفعل القديمة فی هلمّ قبل التركيب، ولذا ألحق بها الضمائر وأجراها بذلک مجری الأفعال، لأنّ الصورة ما تزال من صور الطلب عنده إذا هو من المضعف ''لّم'' فهو باق علی صورته عنده بخلاف ما رأيناه عند الحجازی.

ومن ذلک أيضاً يقول ابن جنی: «هذا أبا ورأيت أبا ومررتُ بأبا.» (المصدر نفسه: ۳۳۹/۱) فأجراه مجری الاسم المقصور، وقد ذكر أنّه بهذه اللهجة قد جاء علی الأصل، واستدل علی هذه الأصالة بقوله: «ويكون أخا اسماً مقصوراً تاماً غير مضاف كقولک لا عصا لک، ويدلّ علی صحة هذا القول أنّهم قد كسروه علی أفعال، وفاؤه مفتوحة فهو إذن فَعَل. فغير منكر أن يخرج واحدها علی أصله كما خرج واحد الآباء علی أصله.» (المصدر نفسه: الصفحة نفسها) فإذا صحّ أن الأصل، أخا وأبا مقصورين أمكن أن نعلل ما جاء عن ثعلب من أنّه: «يقال هذا أبوک، وهذا أباک، وهذا أبک، بأنّ من قال هذا أباک، كانت لهجته علی قدمها لم تغير، ومن قال هذا أبک، يكون حذف الألف لكثرة الاستعمال وإن من قال هذا أبوک، إنّما أشبع الحركة علی الباء، وهذا التعليل عندی أولی من القول بأنّ كل قبيلة كانت تلتزم صورة من الصور الثلاث لهذه الأسماء ثمّ جمعها النحاة وزعموا أن الواو للرفع، والألف للنصب، والياء للجر، من غير أن يقدم صاحب هذا الزعم أی دليل علی ذلک سوی الظن بأنّها كانت هكذا، وسوء الظن بالعلماء.» (أيوب، ۱۹۶۸م: ۲۵۷ و۲۵۸)

ومن ذلک ما نسبه لبلحارث من قولهم جاء أخواک، ورأيت أخواک، ومررت بأخواک، فذكر أن أبازيد قال: «سألت خليلاً عن الذين قالوا مررتُ بأخواک، وضربت أخواک، فقال: هولاء قولهم علی قياس الذين قالوا فی ييأس يائس، أبدلوا الياء لانفتاح ما قبلها.» (ابن جنی، ۲۰۰۸م: ۴۰۲/۱) وقد علل ابن جنی ذلک بقوله: «أبدلوا ياء أخويک فی لغة غيرهم ممن يقولها بالياء، وهم أكثر العرب فجعلوا مكانها ألفاً فی لغتهم استخفافاً للألف.» (نفس المصدر) ثمّ يستمرّ ويقول: «ولايبعد عندی أن يكون ما فعلته بلحارث من القياس الخاطیء، حيث قاسوا المنصوب والمجرور علی المرفوع، وأجروا الثلاثه مجری

واحداً، ولايبعد أيضاً أن تكون الألف أصلاً فی المثنی فی أوجه الإعراب الثلاثة، ثّم خالفوا بالياء فی الجر والنصب للتفريق فيما بعد، يقوی ذلک قوله فی لغة بلحارث أبدلوا ياء أخويک فی لغة غيرهم ممن يقولها بالياء... فأمّا فی لغتهم هم، فلا وذلک أنّهم هم لم ينطقوا قط بالياء، فهذا معناه أنهّم مقيمون علی اللفظ القديم وهو الألف، ويكون القسم الأول مما أجازه الأخفش مرحلة تالية لهذه المرحلة، وذلک قوله: وأجاز أبوالحسن أن يكون كانت العرب القدماء، تقول مررت بأخويک، وأخواک، جميعاً إلاّ أنّ الياء كانت أقيس للفرق فكثر استعمالها، وأقام الآخرون علی الألف.» (نفس المصدر) فهذه مرحلة تالية لمرحلة أسبق منها، وهی النطق بلفظ واحد لأنّ الحاجة للتفريق لاحقة لاسابقة.

ومن ذلک، الجر بلعّل مكسورة اللام كانت أو مفتوحة إذ قال: « وحكی أبوزيد: أنّ لغه عقيل لعل زيد منطلق، بكسر اللام الآخره من لعل وجرّ زيد.» (ابن جنی، ۱۹۷۵م: ۱۲۷/۲) وذكر أبوعبيدة أنّه سمع لام لعل مفتوحة فی لغة من يجر فی قول الشاعر:

لعــل الله يمكننــی عليها جهاراً من زهير أو أســد

(نفس المصدر: ۱۲۸/۲)

وقد ذكر ابن هشام: «أنّ جر لعل لغة عقيل، وأنّهم أجازوا فی لامها الأخيرة الفتح والكسر، وعلل الفتح بالتخفيف، والكسر بأصل التخلص من التقاء الساكنين.» (الأنصاری، لاتا: ۱۳۵/۱) وأورد المالقی هذا التعليل أيضاً: «وزاد بأنّ علل الخفض لعلّ، حيث ذكر أنّ ما كان مختصاً بالأسماء ولم يكن كجزء منها كالألف واللام حقّه أن ما كان مختصاً بالأسماء ولم يكن كجزء منها كالألف واللام حقّه أن يخفض فتكون لعلّ الجارة علی هذا قدجاءت فی لغة عقيل علی الأصل، أمّا النصب بها فهو فرع دعا إليه شبهها بالفعل.» (المالقی، ۱۹۷۲م: ۳۷۴)

ومن ذلک، صرف بعضهم جميع ما لاينصرف، فيقول ابن جنی: «ضربت أحمداً، وكلّمت عمراً، وعليه قراءة: سلاسلاً وأغلالاً.» (ابن جنی، ۲۰۰۸م: ۴۶۱/۱) ولم يعلل الصرف ههنا، وقد نقل السيوطی حكاية الأخفش: «أنّ صرف ما لاينصرف فی الاختيار لغة لبعض العرب، قال وكأنّها لغة الشعراء لأنّهم إذا اضطروا صرفوا فی الشعر ما لاينصرف، ثم جرت علی ألسنتهم فی النثر.» (السيوطی، ۱۹۷۵م: ۳۷/۱) ثم يستمر ويقول: «هذا عندی

رأی وجیه یدخل فی باب القیاس الخاطیء، سواء قاس الشعراء نثرهم علی شعرهم، أم قاسه غیرهم ممن سمعهم یصرفون فی الشعر غیر المنصرف فصرفه فی النثر. وأما الآیة فقد نصوا علی أن الصرف إنّما جاء للمناسبة حیث صرفت کلمة سلاسل لمناسبة کلمة أغلال.» (المصدر نفسه)

ومن العرب من یمنع نحو مسلمات علماً من الصرف: «وعلی هذا ما حکاه سیبویه من قولهم هذه قرشیات غیر مصروفة، وقد علل ذلک بأنّهم شبهوا تاءها بتاء التأنیث فی طلحة وحمزة، وشبهوا الألف التی قبلها بالفتحة التی قبل هاء التأنیث فمنعوها من الصرف.» (نفسه: ۲۲۶/۲) ولستُ أدری لماذا لم یقل أنّ الکلمة بعد أن سمی بها اجتمع فیها العلمیة والتأنیث، فمنعت من الصرف لذلک ولا داعی للقول حینئذ بالتشبیه.

ومن ذلک، حرکة نون المثنی حیث ذکر أنّ: «من العرب من یفتح نون المثنی فی حال الجر والنصب تشبیهاً بأین وکیف، ویجری الیاء ــ وإن کانت غیر لازمة ــ مجری اللازمة... وفتحها بعضهم فی موضع الرفع، قرأت علی أبی علی فی نوادر أبی زید:

أعرف منها الأنفَ والعینانا ومنخرینَ أشــبها ظبیانا[1]

(المصدر نفسه)

فأمّا الفتح مع الیاء فقد علّله کما هو واضح، وأمّا الفتح مع الألف فلم یعلّله، والأشبه أنّهم جعلوا النون مفتوحة فی المثنی علی کلّ حالٍ إذ حملوا الألف فیه علی الیاء.

ومن ذلک ما ورد من اختلافهم فی أسماء الأفعال أف وأوّه وهیهات، حیث ذکر ابن جنی ثمانی لهجات فی أف[2]، وسبع لهجات فی أوّه[3]، وعشرلهجات فی هیهات[4]، وذکر فی لهجات أف: «أنّ الحرکة فی جمعیها لالتقاء الساکنین، فمن کسر فعلی أصل الباب، ومن ضّم فللاتباع، ومن فتح فللاستخفاف، ومن لم ینون أراد التعریف، ومن نوّن أراد

۱. الرجز لرؤبة فی ملحق دیوانه: ۱۸۷، ولرؤبة أو رجل من ضبه فی الدرر: ۱۳۹/۱ (منقول عن شرح المفصل، مبحث أسماء الأفعال).
۲. أفٍّ، وأفّ، وأفٌّ، وأفٍّ، وأفَّ، وأفًّا، وأفِي، وأفی. (ابن جنی، ۲۰۰۸م: ۲۷۸/۲)
۳. آوتّاه، وآوَّه، وأوَّه، وأوهُ، وأوهِ، وأوَهَ، وأوّ. (نفس المصدر)
٤. هیهاةَ، وهیهاةٌ، هیهاتِ، وهیهاتٍ، وأیهاتَ، وأیهاتِ، وأیهاتٍ، وأیهاتاً، وأیهانِ، وأیها. (نفس المصدر: ۲۸۱)

التنکیر.» (المصدر نفسه: ۲۷۸/۲) ولعلّ کثرة استعمال هذه الکلمات هو الذی أکثر فیها اختلاف اللهجات.

ومن ذلک اختلافهم فی الوقف «حیث وقف بعضهم علی المنصوب بلا ألف فقالوا: رأیت فَرَج، ومنهم من یهمز الألف فی الوقف فیقول: رأیت رجلأ، ومنهم من یشدد عند الوقف فیقول جاء خالدّ، ومنهم من یقف علی التاء التی تقلب هاء فی الوقف بالتاء فیقول علیک السلام والرحمت، ومنهم من یزید سیناً فیقول علیکس إذا وقف. وهذا کلّه خلاف اللغة المشهورة عنهم.» (المصدر نفسه،۱۹۵۲م: ۳۰/۱)

للوقف أقسام یتم ذکره باختصار مستعیناً بما ذکرها یحیی علی یحیی المبارکی وهی: «الوقف بالإبدال، والنقل، والحذف، والتضعیف، والمهموز.» (المبارکی، ۲۰۰۷م: ۴۲۳ إلی ۴۴۶)

الوقف بالإبدال، وقد علّل سیبویه ذلک: «بأنّه إبدال حرف مکان آخر فی الوقف علی أن یکون أبین منه یشبهه لأنّه خفی وکان الذی یشبهه أولی.» (سیبویه، ۱۳۱۶ق: ۳۴۱/۲) ومثاله علیک السلام والرحمت، حیث أبدلت التاء المدورة التاء المبسوطة.

الوقف بالنقل، وهو تحویل الحرکة التی یستوجبها آخر الکلمة الموقوف علیها إلی الحرف الذی قبله، وقد تکون تلک الحرکة فتحة أو ضّمة أو کسرة، وفائدتة الدلالة علی حرکة الإعراب المحذوفة تذهب لالتقاء الساکنین خلافاً لأبی علی.» (السیوطی، ۱۹۷۵م: ۲۰۸/۲) ومثاله هذا بَکُرَ عوضاً عن هذا بکرُ، أو سلمتُ علی بَکِر عوضاً عن بکرِ، أو رأیتُ بَکَر عوضاً عن بکراً.

وأمّا الوقف بالحذف فله عدة صور: «فتارة یکون بحذف حرف، وأخری بخذف حرکة، ومّرة بحذف حرفین أو أکثر، وقدیکون بحذف کلمة.» (ابن مالک، ۱۹۶۷م: ۳۳۰) نحو قول الشاعر:

لایبعد الله أصحابـًا ترکتهم لم أدرِ بعدَ غداة البین ما صنع[۱]

والشاهد فیه قول:"ما صنع" حیث حذف واو الجماعة من صنعوا. أو نحو قول الأعشی:

إلی المرء قیسٍ أطیلُ السُّری وآخذ من کّل حّـی عُصَم[۲]

الشاهد فيه قوله: ''عُصَم'' وقف فی لغة ربيعة بالسكون على أن أصله ''عصماً''. وأمّا الوقف بالتضعيف فهو يعنی: «مضاعضة الحرف الموقوف عليه بأن يزيدوا عليه حرفاً مثله فيلزم الإدغام نحو هذا خالدّ، وهذا فَرَجّ.» (ابن جنی، ۱۹۵۲م: ۳۰/۱؛ ابن يعيش، لاتا: ۶۷/۹)

وأمّا الوقف على المهموز فهو إعطاء الهمز الألف، كقوله رأيتُ رجلأ، عوضاً عن رأيتُ رجلاً.

النتيجة

تمخض هذا المقال عن نتائج، منها ما اختلف فيه من سبق هذه الدراسة، فرجح ما رآه بالدليل والبرهان، ومنها ما لم يسبق إليه فثبت بأدلته أيضاً. فهذا المقال الذی اختص باختلاف اللهجات فی المعنی والإعراب، قدأثبت فيه أنّ ابن جنّی لم يذكر مما اندرج عنده تحت لفظ اختلاف اللهجات فی المعنی واتّفاقها فی اللفظ مما يدخل فی باب اللهجات، سوی مسألتين أومأ إليهما إيماء، ولم يفصل القول فيها. فالمقال اهتم بتفصيلهما وحاول أن يذكر ما يرتبط بالموضوع حتّی يركّز فی ذهن القارىء مستعيناً بالكتب الأخری الصرفية والنحوية.

وفی اختلافهم فی الإعراب أورد شيئاً مما ذكره كاختلافهم فی "ما" النافية إذا دخلت على الجملة الاسمية، واختلافهم فی النصب "بليتما" والجرّ "بلعل" مكسورة اللام كانت أو مفتوحة، وبعض الأسماء الخمسة.

پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی
پرتال جامع علوم انسانی

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

ابن يعيش، يعيش بن علی. لاتا. *شرح المفصل*. بيروت: عالم الكتب.

الأزهری، خالد. لاتا. *شرح التصريح علی التوضيح*. دمشق: عيسی الحلبی.

الأزهری، محمد بن أحمد. ۱۳۸۲ش. *تهذيب اللغة*. تحقيق هارون عبدالسلام. تهران: لانا.

الأعشی، ميمون. ۱۹۶۸م. الديوان. *شرح محمد محمد حسين*. بيروت: المكتب الشرقی للنشر والتوزيع.

ابن جنی، أبوالفتح. ۱۹۵۲م. *الخصائص*. تحقيق محمد علی النجار. القاهرة: دار الكتب المصرية.

_____. ۱۹۷۵م. *سر صناعة الإعراب*. تحقیق أحمد رشید سعید محمود. لبنا: دار الکتب العلمیة.

_____. ۱۳۸۶ق. *المحتسب فی تبیین وجوه شواذ القراءات والإیضاح عنها*. تحقیق علی النجدی الناصف وصاحبیه. القاهرة: لانا.

ابن مالک، جمال الدین أبوعبدالله. ۱۹۶۷م. *تسهیل الفوائد وتکمیل المقاصد*. تحقیق محمد کامل برکات. لبنان: دار الکاتب العربی.

ابن مقبل. ۱۹۶۲م. *الدیوان*. تحقیق عزة حسن. دمشق: وزارة الثقافة.

ابن منظور، جمال الدین محمد بن مکّرم. ۱۹۹۰م. *لسان العرب*. بیروت: دار صادر.

ابن یعیش، یعیش بن علی. لاتا. *شرح المفصل*. بیروت: عالم الکتب.

امرؤالقیس. ۱۹۶۹م. *الدیوان*. تحقیق محمد إبراهیم. مصر: دار المعارف.

أیوب، عبدالرحمن. ۱۹۶۸م. *أصوات اللغة*. القاهرة: لانا.

رؤبة. ۱۹۷۹م. *الدیوان*. بیروت: دار الآفاق الجدیدة.

سیبویه، عمرو بن عثمان. ۱۳۱۶ق. *الکتاب*. مصر: المطبعة الکبری الأمیریة بولاق.

السیوطی، جلال الدین عبدالرحمن بن أبی بکر. لاتا. *بغیة الوعاة*. تحقیق محمد إبراهیم. بیروت: المکتبة العصریة.

_____. ۱۹۷۵م. *همع الهوامع فی شرح جمع الجوامع*. تحقیق عبدالعال سالم مکرم. الکویت: دار البحرین العلیة.

عضیمة، محمد عبدالخالق. لاتا. *المغنی فی تصریف الأفعال*. مصر: لانا.

الشنتمری، أعلم. ۱۳۱۶ق. *شرح أبیات سیبویه*. مصر: بولاق.

الصبان، محمد. لاتا. *حاشیة الصبان علی الأشمونی*. دمشق: عیسی الحلبی.

القفطی، جمال الدین. ۱۹۸۶م. *إنباه الرواة علی أنباه النحاة*. بیروت: دار الفکر.

المالقی، أحمد عبدالنور. ۱۹۷۲م. *تحقیق أحمد محمد الخراط*. دمشق: لانا.

المبارکی، یحیی علی یحیی. ۲۰۰۷م. *أثر اختلاف اللهجات العربیة فی النحو*. القاهرة: دار النشر للجامعات.

مصطفی، إبراهیم. ۱۹۵۹م. *إحیاء النحو*. القاهرة: لانا.

یعقوب، إمیل بدیع. ۱۹۸۸م. *موسوعة النحو والصرف والإعراب*. بیروت: دار العلم للملایین.

۱. البیت لتمیم بن مقبل،۱۹۶۲م، دیوانه: ۱۶۸، الشنتمری،۱۳۱۶ه ق :۳۸۳/۲ (منقول عن شرح المفصل، مبحث الوقف).

۲. نسب البیت إلی الأعشی میمون مدح بها قیس بن معدی کرب، ۱۹۶۸م،الدیوان:۱۵۲، (منقول عن کتاب أثر اختلاف اللهجات العربیة فی النحو، مبحث الوقف).